



أعلنت المعارضة السورية السبت في مؤتمر الإنقاذ الوطني بإسطنبول عن تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني تضم ممثلي الداخل والخارج، لإدارة المرحلة الانتقالية التي قد تعقب سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، ودعت إلى نقل سلمي للسلطة. وفي إطار المؤتمر الذي ضم 300 شخصية معارضة، وأذيعت في مستهله كلمات لمعارضين من داخل سوريا، اتفق المشاركون على تشكيل هيئة وطنية للإنقاذ تضم 25 ممثلاً عن الخارج، و50 ممثلاً عن الداخل من مختلف أطياف المعارضة.

وتلا أحد المعارضين السوريين بياناً تضمن جملة من التوصيات بينها الدعوة إلى استمرار التصعيد ضد النظام عبر الاحتجاجات الشعبية وعبر التحركات السياسية، وشدد على أن المعارضة تسعى إلى إقامة دولة مدنية ديمقراطية. وكان يفترض أن يعقد المؤتمر بصورة متزامنة في دمشق وإسطنبول، بيد أن قيام القوات السورية بقتل عدد من المحتجين قرب قاعة كان سيعقد فيها المؤتمر بحي القابون بدمشق حمل المعارضة على الاكتفاء بالاجتماع في إسطنبول. وقال مراسل الجزيرة في إسطنبول عبد العظيم محمد: "إنه كان هناك خلاف بشأن الصيغة التي سيخرج بها مؤتمر إسطنبول، وما إذا كانت عبارة عن حكومة ظل، أو حكومة انتقالية، أو هيئة سياسية لمرحلة انتقالية".

وأضاف: "أن المؤتمر انتهى إلى تشكيل الهيئة التي ستضم في الجملة 75 عضواً يمثلون الداخل والخارج لإدارة المرحلة الانتقالية، مشيراً إلى أن قائمة المعارض البارز هيثم المالح -رئيس المؤتمر- هي التي فازت بمعظم أصوات المشاركين عقب الاقتراع".

وعرض المراسل للتوصيات التي خرج بها مؤتمر إسطنبول، ومن ذلك العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية للمرحلة الانتقالية، وتصعيد العمل السلمي داخل سوريا، بما في ذلك العصيان المدني الذي دعا إليه مشاركون في المؤتمر. وأشار مراسل الجزيرة إلى أن جانباً من ممثلي الأكراد في المؤتمر ظلوا فيه رغم انسحاب آخرين اعتراضاً على عبارة

"الجمهورية العربية السورية" في شعار المؤتمر. ولتفادي خلاف بهذا الشأن، وضع المنظمون بدلاً منها عبارة "الجمهورية السورية".

وتابع أن المؤتمر سيظل في حالة انعقاد حتى استكمال تعيين أعضاء الداخل في هيئة الإنقاذ الوطني. ونفى المعارض هيثم المالح للجزيرة أن تكون هناك خلافات في المؤتمر، وأكد أن تشكيل مجلس انتقالي أو حكومة سيكون داخل سوريا. وأضاف أن الهيئة التي أعلن عنها ستنسق مع كل أطراف المعارضة للخروج بمجلس -انتقالي- ينتخب داخل سوريا.

وشدد المالح على ضرورة رحيل نظام الأسد لأنه فقد كل شرعية، حسب تعبيره، وشدد على رغبة المعارضة في بناء دولة ديمقراطية.

المصادر: